التعليم العالـــــي كغاية لتحقيق التنمية المستدامة

آمال زايد نصر محمد ـ كلية الشريعة والقانون _ العجيلات ـ جامعة الزاوية

المقدمـــــــــــة :

التنميـــة المستدامة في جميع الدّول ، تتمثل في صـــورة من الإجراءات الاجتماعيـــة والقانونية والاقتصادية، والغاية منها الوصول إلى تـــوازن الدّول وتماسكها ، واستغلال مواردها بشكل صحي وسليم وهنا لا نغالي أن قلنا أن كل هذه الأهداف وسيلتها الفعلية التعليم ، فالتنمية المستدامة في بعدها البشري تعني العمل على تحقيق التقدم الذي يهدف إلى تثبيت نمو السكان مع المحافظة على تحسين الرعاية الصحية والاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري .

ونظراً لأهمية التنمية في التعليم العالي أطلق الرئيس الماليزي مبادرة (جامعات بلا أبواب) إيماناً منه بأن الوصول إلى التنمية المستدامة يستدعي الانتباه إلى إتاحة الوصول إلى المعرفة من قبل كافة فئات المجتمـع وفي كل وقت ، وهذا يضمنه النهج التعاوني في التعليم .

إشكالية الدراســة :

تنطلق هذه الدراسة من اشكاليتين اثنتين حاولت الإجابة عليهما من خلال الأسئلة التالية :

ـ ما دور التعليم العالي في تحقيق الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة 2030 ؟ وهل للتعليم العالي دور أساسي أم ثانوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الأخرى ؟

ـ هل التشريعات المحلية بوضعها الحالي يمكنها أن تواكب خطة التنمية المستدامة المرسومة ، ويمكن تحقيقها في 2030؟.

أهداف البحث :

1- معرفة دور التعليم العالي في تحقيق الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة 2030 وما إذا كان للتعليم العالي دور أساسي أم ثانوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الأخرى .

2- معرفة مدى التشريعات المحلية بوضعها الحالي يمكنها أن تواكب خطة التنمية المستدامة المرسومة ، ويمكن تحقيقها في 2030 .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في التسليم بأن للتعليم العالي دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وفق الخطط البعيدة التي تتخذها الدول ، حيث إنه لا يتحقق البعد التنموي بعيداً عن التعليم بالعموم ، والتعليم العالي بوجه الخصوص .

فإن كان التعليم الأساسي سيضع حجر الأساس لثقافة وتعليم وتوعية أجيال ، فإن التعليم العالي سيسهم بشكل تطبيقي بحثي في تحقيق تطور في كافة مجالات وأهداف التنمية المستدامة المختلفة .

المنهج المتبع في الدراسة :

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع النصوص التشريعية الدولية والمحلية المهتمة بموضوع التنمية المستدامة وأهدافها .

الدراسات السابقة :

هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي : حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، 2017 ، واهتمت هذه الرسالة بموضوع التنمية المستدامة وعلاقتها بحقوق الإنسان في المواثيق الدولية والعربية والأفريقية .

وتميز هذا البحث بإبراز دور التشريعات الوطنية الليبية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنظيم التعليم العالي وفق التشريعات المختلفة .

خطة البحث :

اتبعت في هذا البحث الخطة الثنائية وفق التقسيم التالي :

المطلب الأول : التنمية المستدامة في التعليم العالي دولياً وآليات تحقيقها . الفرع الأول : التنمية المستدامة في التعليم العالي دولياً الفرع الثاني : آلية تحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي في المواثيق الدولية

المطلب الثاني : السياسات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي والعراقيل التي تواجهها . الفرع الأول : السياسات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة

في مجال التعليم العالي . الفرع الثاني : العراقيل التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي في ليبيا . الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

المطلب الأول ـ التنمية المستدامة في التعليم العالي وآليات تحقيقها :

يعتبر التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيزه مدى الحياة واتاحة فرصه للجميع ، من أهم أهداف التنمية المستدامة وفق خطة 2030 ، والتي تتضمن تحقيق 17 هدفا ،و هذه الأهداف اعتمدت في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان : (تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030) ، ولتحقيق هذا الهدف فقد عقدت لجان دولية العديد من الاجتماعات بداية من 2015 ، حيث بدء باجتماع المنتدى العالمي للتربية في كوريا الجنوبية بمشاركة 1600 مشارك من 160 دولة لمناقشة هدف واحد وهو(ضمان التعليم الجيد ([1])

وما يهمنا في هذه الجزئية من البحث هو الغايات من وراء تحقيق هذا الهدف ، وأهم هذه الغايات تتمثل في :

ـ تكافؤ فرص الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة (الغاية 3 من الهدف 4) ([2])

ـ التعليم العالي يجب أن يكون هدفه تغيير ممارسات غير مستدامة إلى ممارسات مستدامة ومن تلك الممارسات الاستهلاك المفرط للموارد ، لذلك يتطلب تكييف التعليم العالي وربطه بالإنتاج والاستهلاك لكي يكون الهدف الأساسي للتعليم العالي هو الاستدامة .

ومن هنا فأنه سنناقش في هذه الجزئية التنمية المستدامة في التعليم العالي من خلال مفهومها وآليات تحقيقها على النحو التالي :

الفرع الأول ـ مفهوم التنمية المستدامة في التعليم العالي :

الفرع الثاني ـ الآليات والمواثيق الدولية لتحقيقها :

الفرع الأول ـ مفهوم الاستدامة في التعليم العالي وإجراءات تطبيقها :

سننوه في هذه الجزئية من البحث عن معنى التنمية المستدامة في التعليم العالي وإجراءات تطبيقها من خلال المنظمات الدولية المختلفة على النحو التالي :

اولاً ـ مفهوم التنمية المستدامة في المواثيق الدوليـــة :

يعتبر الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أكثر المواثيق الدولية التي نادت بإتاحة التعليم العالي للجميع ونصت على أهميته (التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وإحساسه بكرامته) ، وينص هذا الميثاق على الاعتراف بأن الحصول على التعليم العالي أمر حيوي للتعليم مدي الحياة مادة 13 فقرة ج منه ، نصت على أن : (جعل التعليم متاحاً للجميع على قدم المساواة تبعاً للكفاءة ، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم) (3)

وكذلك مادة 15 فقرة ج أومئت وبشكل غير صريح ، على حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي ، وهذه الأعمال تكون في مجال التعليم العالي وليس في غيره.

كما عرفت اتفاقية التمييز ضد التعليم الصادرة سنة 1960 في المادة الثانية الفقرة الأولى العليم بأنه : (لأغراض هذه الاتفاقية تشير كلمة (التعليم) إلى جميع أنواع التعليم ومراحله ، وتشمل فرص الالتحاق بالتعليم ومستواه ونوعيته والظروف التي يوفرها)

لهذا ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي يتوجب على الدول أن تعترف بأن الحصول على التعليم العالي أمر حيوي للتعليم مدى الحياة ، كذلك يجب أن تتوافر الفرص المتساوية للجميع رجال ونساء وبأسعار معقولة والجودة العالية ، وزيادة إتاحة التعليم العالي سيساعد الناس على توسيع قدراتهم وزيادة التنمية العالمية المستدامة ، ويساعدهم على توسيع معارفهم وأفكارهم بوضوح سواء شفهياً أم كتابياً.

ومن هنا يظهر الدور المهم للتعليم العالي من ناحية دراسة أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة وتوجيه البحوث العلمية المتخصصة لغرض تحقيق التنمية في التعليم العالي باعتبارها الرافد الحقيقي للعلوم والتكنولوجيا وتهيئة وتطوير أجيال متهيئة للحاضر والمستقبل .

كما لوحظ أن التعليم العالي يحسن من مستوى حياة الإنسان كما توضّـــح الدراسات أن خريجي الجامعات يحصلون على فرص رعاية صحية وطبية أفضل ، ويمارسون عادات غذائية وصحية أفضل وأكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والأمنية ، وهم أكثر استقرار من الناحية الوظيفية وأكثر رضاء بالوظيفة وأقل اعتماد

على المساعدات الحكومية المتزايدة ، وأكثر ثقة بالنفس وأقل تعوداً على النشاطات الإجرامية والســـجون [4]

ثانياً ـ إجراءات التنمية المستدامة في المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم :

سنحاول أن نسلط الضـــوء على منظمة دولية متخصصة في التعليم على العموم ومعرفة الأليات التي اتخذتها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذه المنظمة هي منظمة اليونسكو .

حيث إن لمنظمة اليونسكو دور كبير ومساعي دولية لتحقيق الاستدامة في التعليم العالي وذلك لتحقيق اجندة التعليم العالي 2030وخاصة الغاية الثالثة من الهدف الرابع وهو التعليم الجيد ، حيث اتخذت جملة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية نذكر منها :

1ـ تطور اليونسكو وترصد النصوص المعيارية ، التي تنتج المعرفة والمعلومات ، وتعزز التبادل المعرفي بين الدول والمجتمعات ، وتدعم القدرات البحثية المجددة في مؤسسات التعليم العالي .

2 ـ تيســـير التبادل للممارسات الجيدة والمناهج المبتكرة المؤكدة لتوسيع نطاق الوصول إليها ، والإنصاف في التعليم العالي .

3ـ إصلاح المناهج الدراسية للجامعات لتلبية احتياجات أسواق العمل .

4ـ يدعو إطار عمل التعليم 2030 إلى إجراء تقدم فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية القائمة لصالح التعليم العالي ، ويعترف بأن نظام التعليم العالي الراسخ والمنظم جيداً يمكن أن يحسن فرص النجاح والأنصاف والجودة والأهمية كما يمكن أن يقلل – أيضاً- من التنافر بيم ما يتم تدريسه وما يجب تعلمه ، لضمان التنمية المستدامة والاستفادة من التكنولوجيا والموارد التعليمية المفتوحة والتعليم عن بعد .

5ـ تم رصد الغاية 3 من الهدف الرابع رسمياً من قبل معهد اليونسكو للإحصاء من خلال مؤشر (نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي) وفي الوقت نفسه تعمل اليونسكو على تطوير مبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعمل بالتعاون الوثيق مع المانحين والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لمعالجة تحسين الجودة والعالمية والتعليم الرقمي في مجال التعليم العالي[5]

الفرع الثاني ـ الأليات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي والوثائق الدولية الخاصة بها :

سندرس الأليات المتخذة لضمان استدامة التعليم استجابة لخطة التنمية 2030 من خلال الأليات الدولية المتخذة لتحقيق هذه الغاية من الهدف الرابع أولاً والوثائق الدولية التي نصت على هذه الأليات ثانياً

اولاً ـ الأليات الدولية المتخذة لضمان استدامة التعليم العالي :

لقد اتخذت المنظمات الدولية الخاصة بالتعليم كاليونسكو ، وبدعم من الدول المشاركين فيها جملة من الأليات التي تسهم في استدامة التعليم العالي من خلال توجيه الأبحاث العلمية لخدمة مجالات حيوية تسهم بشكل غير مباشر في تمكين مؤسسات التعليم العالي من تقديم يد العون في كافة المجالات العلمية والتقنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المدرجة في خطة 2030، ومن هذه الأليات :

1ـ توجيه البحوث لدراسة الفقر ولإيجاد الحلول والفرضيات المناسبة للتخفيف من الفقر باعتباره تحدي يواجه العالم بأسره .

2ـ البحث عن طرق وأساليب التثقيف والتوعية المجتمعية وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة .

3ـ دراسة وتحديد الصعوبات والمخاطر التي ستواجه عملية تنفيذ برامج واهداف التنمية المستدامة .

4ـ المشاركة البحثية الفعالة في دراسة وقياس الجهود الوطنية وجهود التنظيمات المجتمعية الدولية([6])

كما يتخذ المجتمع الدولي مجموعة من الأليات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم العالي من خلال دعم التعليم العالي والتسليم بأنه وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وهذا ما سندرسه في الجزئية الثانية من هذا الفرع

ثانياً ـ الوثائق الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة في التعليم العالي :

1ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسنة 1966.

2ـ العهد العالمي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1974.

3ـ الإعلان الأول للاستدامة في الجامعات لسنة 1990.

4ـ تقدير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، والتي عرفت مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1987.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) المنعقد في ري ودي جينيرو في يونيو 1992، والذي أضفى على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي .

6ـ لجنة حقوق الإنسان لعام 1981 حيث أكدت بالأغلبية على أن (الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم والأفراد الذين يكونون الأمم على السواء .([7])

ختاماً :

نلاحظ أن التعليم العالي والبحث العلمي لم يرد فيه نص دولي خاص بموضوع دوره في تحقيق التنمية المستدامة بشكل ذاتي ، وإنما كان التعليم العالي منصوص عليه ضمن هدف أساسي وهو التعليم الجيد .

ففي الوقت الذي نصت العديد من الغايات الخاصة بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على أهمية التعليم في مراحله الأولى وتكافؤ الفرص (الغايات 1_2_4_5_6_7) لم ينص على التعليم العالي إلا في الغاية الثالثة ، وجاء نصها كالتالي :

(ضمان تكافؤ الفرص لجميع الرجال والنساء في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة ، بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول عام 2030)

بعد دراسة الجانب الدولي الذي به أعلن عن ولادة موضوع التنمية المستدامة كخطة تسعى لأمن الكون وتضمن العيش بسلام بين جميع الأمم ، فما المواقف التشريعية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي في ليبيا ؟

إن هذه الإشكالية سنحاول الإجابة عليها في المطلب الثاني من هذه البحث

المطلب الثاني ـ التنمية المستدامة في التعليم العالي في المجال الوطني والعراقيل التي تواجها :

سننوه في هذه الجزئية من البحث للتنظيم القانوني لحق التنمية المستدامة في التعليم العالي في ليبيا وفق التشريعات التأسيسية والقانونية المهتمة به . **الفرع الأول** : وسنخصص جزئية مستقلة للعراقيل التي تواجه الخطط المرسومة في هذه التشريعات الفرع الثاني حيث نظمت ليبيا تشريعاً للتعليم العالي بمنظومة من التشريعات المختلفة

بداية بالإعلان الدستوري لسنة 2011 على المستوى التأسيسي وقانون الجامعات رقم 2 لسنة 2018 ومن قبله قانون رقم 12 بشأن علاقات العمل لسنة 2010.

ولقد اهتم مجلس التخطيط الوطني بمشروع التنمية في التعليم العالي ضمن خطته طويلة الأجل من سنة 2013 إلى 2040 ويمكننا أن ندرس هذه الجزئية كمساهمة في التنمية المستدامة في المجال الوطني من قبل لجان خاصة وبمشاركة من الجامعات

الفرع الأول ـ التنظيم القانوني للتنمية المستدامة في التعليم العالي في ليبيا :

سننوه في هذه الجزئية لمجموعة من التشريعات المهتمة بهذا الموضوع كالتالي :

1- الإعلان الدستوري لسنة 2011 نص في مادته الثامنة على أن (تضمن الدولة تكافؤ الفرص وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن ....)([8])

2ـ قانون الجامعات الليبية لسنة 2018 نص في مادته الثانية على (الجامعة مؤسسة علمية مستقلة أكاديمياً وإدارياً ومالياً تؤهل الكوادر والكفاءات الفنية المتخصصة في مختلف فروع العلم والمعرفة وتسهم في وضع وتنفيذ خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتسهم في خلق بيئة داعمة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع .

كذلك المادة 3 اهتمت بمخرجات الجامعات وأكدت على دورها في تنمية المجتمع بما يساهم في اثراء الرصيد المعرفي الإنساني والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته

وفي المجال الوطني كذلك ومن ضمن السياسات التنموية التي تنهض بها الجهات التشريعية بالتعاون مع الجامعات ، فقد تم اعتماد استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا وفق خطة بعيدة الأجل تبدء من 2013 الى 2040 بناءً على تكليف من قبل مجلس التخطيط الوطني بقرار من رئيس اللجنة التسييرية رقم 18 لسنة 2013 وهي تطوير وتحديث جدري لاستراتيجية سابقة بعنوان"مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية (2009- 2025) أعدت من جزئين من قبل خبراء بمجلس التخطيط الوطني ومكتب الاستشارات بجامعة طرابلس وقد تطلب هذا التطوير والتحديث اخذ بعض البيانات من وثيقة الاستراتيجية لعام 2009، بحسب البناء والنسق العلمي

والمنطقي وتسلسل الموضوعات الذي رأه الفريق العلمي الذي أعد هذه الاستراتيجية [9].

ولقد اهتمت هذه الخطة بالتنمية في التعليم بالعموم في الفصل الثالث وحددت التعليم العالي في هدف واحد من هذا الفصل وهو استراتيجية البحث العلمي .

ونصت هذه الاستراتيجية على أهمية التعليم العالي بوصفه عملية ارتقاء بالإمكانيات البشرية ، فالتعليم هو مجال للاستثمار في الإنسان وهو يحتاج إلى إمكانيات هائلة وضخ أموال كثيرة .[10]

كما نص الهدف 3ـ 9 من هذه الخطة على التعليم العالي بشكل مستقل وحددت الاستراتيجية للتعليم العالي في إعادة بناء منظومة التعليم العالي بما يكفل تطوير عمليتي التعليم والتعلم في القطاعين العام والخاص وبما يضمن استقلالية المؤسسات التعليمية والحرية الأكاديمية .[11]

الفرع الثاني :

أهم العراقيل التي تواجه استدامة التعليم العالي في ليبيا :

إعادة بناء منظومة التعليم العالي بما يكفل تطوير وتحسين عمليتي التعليم والتعلم في القطاعين العام والخاص ، وبما يكفل استقلالية المؤسسات التعليمية والحرية الأكاديمية ، وهذه الأهداف رسمت في الخطة الاستراتيجية لسنة 2009_2026 إلا أن العديد من العراقيل واجهة هذه الاستراتيجية مثلت مواطن ضعف وقصور لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في التعليم نذكر منها :

1ـ عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل .

2ـ غياب استقلالية الجامعات بخضوعها لوزارة التعليم العالي والتي تتحكم في معظم القرارات التي تختص الجامعة .

3ـ عدم وجود قاعدة بيانات علمية تفيد في التخطيط وصنع القرارات والبحث العلمي

4 ـ انتشار ثقافة تعليم سلبية لدى الطلاب الذين يدرسون للامتحانات بدلاً من التعليم للحياة والاستدامة .

5ـ تدني مستوي الاهتمام باللغات الأجنبية ، مع تدهـــور مستوى التعامل مع اللغة العربية الأمر الذي انعكس سلبياً على مستوى التحصيل العلمي .

6 ـ تعطيل الصرف على بند التنمية البشرية في الجامعات وتجميد الميزانيات الخاصة بالمشاريع التنموية في الجامعات كالـتبادل الأكاديمي والإجازات العلمية والمؤتمرات العلمية وإيفاد طلاب الدراسات العليا بشقيها (العالي والدقيق) للدراسة بالخـــارج ، وتعتبر هذه النقطة معرقل كبير للتنمية في التعليم العالي .

7ـ نقص الإمكانيات كالمعامل والأجهزة والكتب والدوريات والموارد المالية .

الخاتمة :

في ختام هذا البحث فأنه نرى بأنه لابد من إيجاد استراتيجية موضوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ، ويتم العمل على وضع اليات لتقييم هذه الاستراتيجية ووضع المعايير التقييمية لها بما يتلاءم والبيئة الوطنية للبلاد ، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى من خلال اشراك أساتذة الجامعات والكليات والخبراء الوطنيين وأصحاب المصلحة من أفراد المجتمع

أهم النتائج والتوصيات :

بعد هذه الدراسة الموجزة لموضوع التنمية المستدامة في التعليم العالي توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

أولاً ـ النتائج :

1ـ إن تحقيق التنمية المستدامة دولياً ومحلياً أمر مهم، ولتحقيقه بالمقابل العديد من التحديات التشريعية والتنفيذية للدولة لكي تحققه قبل 2030.

2ـ التعليم الجيد أو التعليم للاستدامة ، يجب أن يكون متوافق مع التنظيمات الدولية وبالتعاون مع المؤسسات الدولية وفق هذا النظام الدولي .

3ـ إن التعليم لأجل الاستدامة بالعموم ، والتعليم العالي بالخصوص يحتوي في الواقع على إمكانية تحقيق جميع أهداف التنمية السبعة عشر ويسهم في تحقيقها بشكل فعال .

التوصـــــيات :

1- يجب على الجهات التشريعية والتنفيذية في ليبيا أن تعمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة المرسومة منذ 2009 في مجال التعليم والمساهمة في دعمها من قبل الوزارات المعنية .

2- إنّ قانون الجامعات الليبي لسنة 2018م يحتاج لتعديل في الجزئيات الخاصة بالبحث العلمي والتنمية وعمليات إيفاد الطلاب والتبادل الأكاديمي بين الدول

3ـ إن صرف أموال على البحث العلمي والاستثمار البشري سيسهم في تطور ملحوظ لدور الجامعات والمراكز البحثية في إثراء عملية التطوير المستمر في خطط التنمية للدولة .

الهوامـــــــــش :

1 - ديمة محمد وصوص : التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية ، دار الخليج لنشر والتوزيع . عمان الأردن ، الطبعة الأولى : 2008م المعتصم بالله الجوزية

2- الميثاق الدولـــي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، موقع الأمم المتحدة على الأنترنت

3- انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على التعليم العالي في الدول الناميـــة : أحمد الطويل : العدد 28 . 2019 ص: 4 ، القانونيــة مجلة المنارة

4ـ سامر العرقــاوي ، وموسى عجوز : مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة ، المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم ، عمان ، الأردن،2019م ، ص9_ العراق 2023م ص12

5- عبد الكريم محمد سلمان : دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة ـ بحث منشور في مجلة كلية المستقبل .

6ـ هشام عيسى عبدالله : التنمية المستدامة في التعليم ـ رسالة ماجستير، كلية الحقوق : جامعة الشرق الأوسط . 2017م ، ص: 50.

7ـ الجريدة الرسمية الليبية، العدد: 1، السنة الأولى 2011 ، ص: 3.

8- تقرير مجلس التخطيط الوطني تقرير مجلس التخطيط استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013ـ 2040م اغسطس 2013ص:1

9- نعيمة الغزير عمر الغزير، وفايزة أحمد عبدالقادر : ضمانات سيادة القانون لتحقيق التنمية8

10 - تقرير مجلس التخطيط الوطني ، نفس المرجع ، ص966

11- المصدر السابق .